فوق الطاولة

د. سعد بساطة

عندما طلب الرئيس عـالم اقتصاد بيد واحدة!

روي عن الرئيس هاري ترومان أنه طلب من مستشاريه عالم اقتصاد؛ بغية حل إحدى المشكلات العويصة، لكنه أبلغهم طلباً غريباً بأن يكون بيد واحدة! فلما سئل عن السبب؟ أجاب باسماً: إن كل عالم يطرح الحل، ولكنه يستدرك لتعداد المحاذير قائلاً: «ومن جانب آخر، on the other hand»؛ وهنا يرغب الرئيس بحل من دون عواقب جانبية!

وفي وقتنا هذا لن تجد من يفسّر ما يحصل من تضخم وكساد سوى «الاقتصاد»!

ولكن.. هل تعلم أن الاقتصاد ليس علماً؛ بل هو مزيج عجيب من العلم الاجتماعي والفن.

إنه الدراسة العلمية للملكية والفائدة وغالباً ما يُختصر في علم النُّدرة. وعلماء الاقتصاد ليسوا كغيرهم قادرين على القيام بتجارب يمكن التحكم بها كما يفعل علماء الكيمياء والأحياء. من هنا، يجب على علماء الاقتصاد أن يوظفوا الطرق المختلفة، التي تعتمد في الأصل على الملاحظة والاستنتاج وتفسير النماذج المجردة.

يقول اقتصادي مداعباً: «تحت النظام الرأسمالي؛ الرجل يستغل الرجل الآخر. في حين في النظام الشيوعي تنقلب الآية»!

تتضمن دراسة الاقتصاد ثلاث نقاط مترابطة:

لماذا تُبدل الموارد النادرة؟

كيف يتصرف المستهلك والمنتج عند تفاعلهما مع بعضهما داخل سوق العمل، مع محاولتهما تحقيق المنفعة المتبادلة؟

ما دور الحكومة في التعويض عن محدودية قوة السوق بتحقيق تبادل يفيد الطرفين بشكل عادل؟

يُعتبر آدم سميث الفيلسوف والاقتصادي الليبرالي، مؤسس علم الاقتصاد السياسي وواضع مبادئه الأولى في كتابه المشهور «ثروة الأمم» الذي نشر عام ١٧٧٦، وقد قامت على أفكاره ونظرياته أسس «المدرسة الكلاسيكية» في الاقتصاد.

عُرف سميث بالنظرية الاقتصادية التي تحمل اسمه، وتقوم هذه النظرية على اعتبار أن كل أمة أو شعب يمتلك القدرة على إنتاج سلعة أو مادة خام بتكلفة أقل بكثير من باقي الدول الأخرى، فإذا ما تبادلت الدول هذه السلع عمّ الرخاء بين الجميع؛ إذ تقوم اتفاقية التجارة العالمية على كسر الحواجز أمام انتقال السلع لكي تعم العالم.

شرح كتاب «ثروة الأمم» الاستعارة التي تصف اليد الخفية Invisible hand بقوله إن الفرد الذي يقوم بالاهتمام بمصلحته الشخصية يساهم أيضاً في ارتقاء مصلحة مجتمعه ككل.

وهنا فرع جديد في الاقتصاد «الاقتصاد القصصي» وللتنبؤ بالأحداث الاقتصادية الكبرى. وتتلخص فلسفة شيلر في كتابه في أن علم الاقتصاد يُعنى بدراسة السلوك الإنساني، وينتشر بين البشر عبر القصص، لذا فإن القصص هي ما تصنع الأحداث الاقتصادية.

من أشهر القصص التي تكلم عنها شيلر في كتابه وذكر أنها تختفي ثم تعود بطفرات مختلفة أكثر من مرة قصة أو فكرة أن تختفي الوظائف بسبب التقنية. ففي بدايات ١٨٦٠ بدأت الآلة تزيح الوظائف الزراعية، وبدأ الناس في مختلف المجالات يشعرون بالقلق من أن تسلب الآلة وظائفهم. ورغم أن الآلة آنذاك سلبت عدداً كبيراً من الوظائف، فإن الناس وجدوا بدائل لتلك الوظائف التي خسروها للآلة ونسوا خوفهم منها، ثم وصلت البطالة في أميركا إلى مستويات كبيرة وغير مسبوقة في فترة الكساد الكبير ١٩٣٣ فارتاع الناس واتهموا الآلة بأنها سبب الكساد العظيم، أما اليوم فلا يوجد اقتصادي يعتقد أن الآلة كانت السبب في الكساد الكبير.

وتساءلت «النيويورك تايمز» تحت عنوان «إذا كان الاقتصاديون أذكياء جداً، فلماذا ليسوا بأثرياء؟» كثيرون منهم يذهبون للعمل في المؤسسات الحكومية والتعليم العالي. ومن المعلوم أنه لا يعمل لدى هذه الجهات من يطمح لجمع ثروات هائلة. ووفقاً لمكتب إحصاءات العمل، بلغ متوسط الأجور السنوية للاقتصاديين أقل من متوسط الأجر الذي يتقاضاه علماء الفلك والمهندسون النوويون وفنانو المكياج المسرحي والأدائي.

وهناك طرفة عن مجموعة من المصرفيين الاستثماريين الذين يسألون أستاذ الاقتصاد: لماذا ليس هو ثرياً إذا كان ذكياً جداً؟ فيسألهم لماذا هم ليسوا أذكياء إذا كانوا أثرياء جداً؟ الاقتصاد هو العلم الوحيد الذي يحوز مفكروه جائزة نوبل للعلم على نظرية ما؛ وللعلم الذي يليه: على عكس النظرية! في الختام أقول «مبادئ الاقتصاد، مثل حسك السمك، سهلة لدى الابتلاع، عسيرة وقت التخلص منها»!

جدل حول قرار السماح بتصدير زيت الزيتون

وزير الزراعة لـ«الوطن»: الإنتاج المتوقع ١٢٥ ألف طن وسيكون هناك فائض كبير بسبب انخفاض القدرة الشرائية

| جلنار العلي

أرجع وزير الزراعة محمد حسان قطنا في تصريح لـ«الوطن» قرار تصدير زيت الزيتون إلى وجود فائض كبير من المادة في الأسواق على الرغم من الاستهلاك المحلي، موضحاً بأن الإنتاج من زيت الزيتون لعام ٢٠٢٢ بلغ نحو ٧٠ ألف طن، وقد تم السماح بالتصدير في فترات معينة لكن لم يتم تصدير أكثر من ٢٠٠٠ طن على الرغم من أن سقف التصدير المسموح به هو ٥٠٠٠ طن، لذا تم منعه في فترات أخرى بهدف إتاحة أكبر كمية ممكنة للسوريين للحصول على المادة بأقل الأسعار، مشيراً إلى أنه على الرغم من كل القرارات المتعلقة بالسماح بالتصدير ومنعه إلا أن سعر المادة بقي كما هو، وبقيت مؤشرات الأسعار في السوق مستقرة، وبالتالي تم السماح بتصدير ٤٥ ألف طن من زيت الزيتون سواء من الإنتاج المخزّن أم من الموسم الجديد الذي من المتوقع أن يكون الإنتاج فيه نحو ١٢٥ ألف طن، معتبراً أن هذا الرقم كبير أمام الإنتاج بالموسم الماضي الذي لم يتم استهلاكه بالكامل لذا سيكون هناك فائض كبير بالأسواق وبناء على ذلك تم السماح بإعادة التصدير.

وتابع: «وعلى الرغم من أن الإنتاج بالوضع الطبيعي يوازي احتياجات السوق المحلية ولكن الفوائض في الأسواق تعود إلى صعوبة الحصول على المادة نتيجة انخفاض القدرة الشرائية وتراجع مستويات الدخل، إذ من المعروف أن المواطن كان يعتمد صنع كميات كبيرة من المكدوس ويخزّن زيت زيتون للاستهلاك الشتوي، أما اليوم فقد تم تخفيض كميات المونة وأصبح المستهلك يشتري الزيت على دفعات حسب الاحتياجات الشهرية ما أثر على حجم الاستهلاك بشكل عام».

وأشار الوزير قطنا أنه في حال عدم السماح بالتصدير ستنخفض أسعار الزيت الذي تم عصره بشكل كبير جداً وبمرحلة أخرى سيكون هناك كميات مخزّنة لدى مجموعة من التجار وعندما تسنح الفرصة سترتفع الأسعار أو سيتم فتح باب التصدير بشكل يتوافق مع حجم الطلب، لافتاً إلى أن الفلاح والتاجر عرفا أن القرارات الحكومية صدرت منذ الآن وقبل البدء بتصنيع الزيت أيضاً، فيستطيع الفلاح إما الاحتفاظ بهذه المادة لفترة أخرى للتصدير الخارجي أو أن يبدأ بالبيع من الآن، ولكن ما يهم أنه على معرفة بالسياسة التسويقية وأن موضوع التسعير متعلق بالعرض والطلب.

من جانبه، تساءل الخبير الزراعي أكرم عفيف في تصريح لـ«الوطن» فيما إذا كان قرار السماح بإعادة تصدير زيت الزيتون سيترافق مع قرارات أخرى تتعلق برفع سعر شراء لتر الزيت من الفلاح، متوقعاً عدم حدوث ذلك وخاصة أن رئاسة مجلس الوزراء كانت قد أصدرت منذ عامين قراراً برفع سعر الشراء من الفلاح ولكن لم يتم تنفيذه حينها، مشيراً إلى ضرورة الاهتمام بالتسويق الداخلي وأن تقوم «السورية للتجارة» بشراء البيدون سعة ٢٠ لتراً من الفلاح بـ٢٣٠ ألف ليرة من دون عبوة «دوغما» وأن تبيع اللتر للمواطنين بـ١٢ ألف ليرة من دون عبوة أيضاً بدلاً من ١٦ ألف ليرة، أي بأرباح لا تزيد عن ٥٠٠ ليرة للتر الواحد، وبذلك يكون سعره قريباً من سعر لتر الزيت المهدرج مجهول المصدر وبالتالي يزداد الإقبال على الشراء، متابعاً: «إذاً الحل يتمثل بتخفيض قيمة المبيع للمستهلك لتشجيع الاستهلاك وامتصاص الفائض من الأسواق من دون تخفيض قيمة الشراء من المنتج».

وفي سياق متصل، بيّن عفيف أن تكاليف العملية الإنتاجية ترهق الفلاح حيث تصل تكاليف الدونم الواحد إلى ما يزيد عن ٥٠٠ ألف ليرة، بسبب ما يدفعه الفلاح لورشات تصنيع زيت الزيتون حيث تحتاج الورشة إلى ثلث الإنتاج، ناهيك عن ارتفاع أسعار المبيدات الحشرية والأسمدة، إضافة إلى أن الفلاح يشتري المازوت بالسعر الحر بـ٧٠٠٠ ألف ليرة والبنزين بـ٨٠٠٠ ليرة، لذا يجب أن يتم تحديد سعر شراء البيدون من المنتج بـ٢٥٠ ألف ليرة كأقل تقدير، إذ يجب على الحكومة أن تفكّر كيف تحمي المنتجين، متابعاً: «كان موعد قطاف الزيتون يعتبر في تاريخ سورية أعياداً وأهازيج أما اليوم فقد تحولت المواسم إلى مآتم نظراً للخسائر التي تترتب على المنتج».

أما عضو غرفة تجارة دمشق ورئيس لجنة التصدير فيها سابقاً فايز قسومة فقد اعتبر في تصريح لـ«الوطن» أن هذا القرار إيجابي ولن يؤثر في السوق السورية أو في المنتجين لأن الموسم جيد وهناك فائض كبير جداً، مشيراً إلى أن هذه الخطوة تعد متابعة للأسواق العالمية، ومن شأنها مساعدة المنتجين وإدخال قطع أجنبي إلى سورية وهي بمنزلة إعادة الحياة للمنتج، لافتاً إلى أن اتحاد الفلاحين يجب أن يشتري من الفلاح الإنتاج بالسعر المناسب وفق التكاليف لبيعه للأسواق الداخلية والخارجية.

- خبير زراعي لـ«الوطن»: يجب أن يترافق مع رفع سعر الشراء من الفلاح والمواسم تحولت من أعراس إلى مآتم
- قسومة لـ«الوطن»: قرار إيجابي وبمنزلة إعادة الحياة للمنتج

السورية للتجارة تتسوق كميات كبيرة من التفاح وتخزنها في البرادات

هزاع لـ«الوطن»: زيادة في رسائل السكر بداية الأسبوع القادم

| الوطن

أكد مدير عام المؤسسة السورية للتجارة زياد هزاع في تصريح لـ«الوطن» أن الهدف الرئيسي من التعميم الذي صدر من قبل وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بإلزام معامل العصائر بالعمل بطاقتها القصوى خلال موسم الحمضيات لزيادة تصريف أكبر كميات ممكنة من الحمضيات المنتجة ومن أجل أن يكون إنتاج العصائر من الحمضيات الطبيعية حصراً من دون إضافة أي مركزات صناعية لها والتي تعتبر ممنوعة وتعرض صاحب المعمل للعقوبة، لافتاً إلى أن العصائر المنتجة في المعامل لا تباع في صالات السورية للتجارة.

ولفت إلى أن معامل إنتاج العصير لم تتوقف عن الإنتاج خلال مواسم الحمضيات السابقة لكن التوجيه اليوم من أجل قيام هذه المعامل بالعمل بطاقتها القصوى.

وعن الخطوات التي سيتم اتخاذها بخصوص تسوق الحمضيات للموسم الحالي والإجراءات اللازمة لتسوق كميات كبيرة من الإنتاج أشار هزاع إلى أن الحكومة قامت بعرض كامل للخطوات الاستباقية لتسويق موسم الحمضيات قبل شهر حيث تم رفع مذكرة لرئاسة مجلس الوزراء تتضمن مهام كل مؤسسة من المؤسسات المعنية بتسوق الحمضيات ومن ضمنها المؤسسة السورية للتجارة.

وكان قد أصدر مؤخراً وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عمرو سالم تعميماً يلزم من خلاله معامل العصائر بالعمل بطاقاتها القصوى حسب مواصفات آلات هذه المعامل خلال موسم الحمضيات الحالي.

وشدد على أن كل معمل لا يعمل بطاقته القصوى أو يستخدم مركزات صناعية سوف يخضع للمرسوم التشريعي رقم ٨، والجدير ذكره أن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية منعت استيراد المركزات والعصائر.

وبالنسبة لتسوق التفاح من المؤسسة أوضح مدير السورية للتجارة بأن المؤسسة تتسوق التفاح بكميات كبيرة من الفلاحين وتقوم بتخزين كميات منه في البرادات، مشيراً إلى أنه منذ البدء بتسوق التفاح ولغاية تاريخه تسوقت المؤسسة نحو ١٥٠٠ طن والتسويق يختلف بين محافظة وأخرى، لافتاً إلى أن التفاح المنتج في منطقة سرغايا وفي محافظة السويداء من الممكن تخزينه لفترات طويلة وسيتم البدء بتخزينه بعد تاريخ الخامس عشر من الشهر الجاري في حين انه بالنسبة للمحافظات المنتجة الأخرى مثل طرطوس واللاذقية وحماة فتم البدء بالتسوق منها مبكراً باعتبار أن تفاحها لا يمكن تخزينه لفترة طويلة.

ولفت إلى أن إنتاج التفاح للعام الحالي كبير ودور المؤسسة الشراء من الفلاح بسعر مجز ومن أرضه وفقاً للأسعار التأشيرية المحددة في كل محافظة من المحافظات المنتجة، موضحاً بأن المؤسسة تعطي الفلاح صناديق لتعبئة التفاح وتقوم بشحنه بسيارات المؤسسة وهذا الأمر يوفر بحدود ٤٠٠ ليرة في الكيلو غرام الواحد.

وبخصوص التأخير بإرسال رسائل استلام مادة السكر عبر البطاقة الإلكترونية أكد هزاع أنه مع بداية الأسبوع القادم سيتم ضخ كميات كبيرة من مادة السكر في صالات السورية للتجارة وستقوم بزيادة عدد رسائل استلام المادة.

ختام المنتدى الاقتصادي السوري الأردني

صناعي أردني: الحوار كان عميقاً ووديا ووضعنا المشكلات أمام المسؤولين

أبو عاقولة: التبادل التجاري بين البلدين لا يزال ضعيفاً

| رامز محفوظ

غاب الكثير من رجال الأعمال السوريين والشركات الأردنية عن الجلسة الختامية من المنتدى الاقتصادي الأردني–السوري عن حضور لقاءات B2B تخصصية كانت مقررة وفق برنامج الجلسة الختامية التي كان الهدف منها عرض آفاق التعاون بين الأردن وسورية في مجال الطاقة المتجددة ومجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومجال الرعاية الصحية ومجال السياحة العلاجية إضافة إلى مجال الصناعات الغذائية ومجال الصناعات الإنشائية والبلاستيكية.

«الوطن» التقت بعض من حضروا من الجانبين حيث أكد عضو مجلس إدارة غرفة صناعة دمشق وريفها مهند دعدوش في تصريح لـ«الوطن» أن الاجتماع بين سورية والأردن يعتبر دائماً شيئاً إيجابياً، ومن المؤكد أن نتائج هذه الاجتماعات ستصب في مصلحة الجانبين، مبيناً أن سورية والأردن بحاجة لبعضهما اليوم في ظل الأزمة العالمية الحاصلة.

وأوضح دعدوش أن العقبات التي تعترض العمل التجاري بين البلدين موجودة منذ عدة سنوات وتكرر الحديث عنها منذ عدة سنوات، مشيراً إلى أن أبرز العقبات هي أن الطرف الأردني يرغب بالسماح بإدخال بعض المنتجات الأردنية إلى سورية التي منعتها ليس من الأردن فقط وإنما من كل دول العالم بسبب ظروف الحرب في حين أن ما يريده الطرف السوري من الأردن السماح بدخول منتجاته إلى الأردن مثل الألبسة والمواد الغذائية وغيرها باعتبار أن الأردن يسمح بدخول منتجات كثيرة من كل دول العالم باستثناء سورية وهذا القرار صدر في الشهر الرابع عام ٢٠١٩.

وبين أن حاوية محملة بالبضائع تنقل من الصين إلى الأردن تحتاج لمدة شهر لحين وصولها و١٠ آلاف دولار أجور شحن، في حين أن نقل حاوية من سورية إلى الأردن يحتاج لحدود ساعتين من الوقت و٢٠٠٠ دولار لذا فإن تذليل مثل هذه العقبات يعتبر في مصلحة الأردن.

عن الجانب الأردني أوضح رئيس غرفة صناعة إربد ونائب رئيس غرفة صناعة الأردن هاني أبو حسان لـ«الوطن» أن الحوار خلال المنتدى كان عميقاً ووديا وتم وضع بعض المشكلات الخاصة بالطرفين أمام الوزراء السوريين الذين حضروا الجلسات من أجل أن يعملوا على إيجاد حلول مستقبلية لهذه المشكلات.

وأكد أن من أهم الرؤى التي طرحت في المنتدى أن يكون هناك تبادلية وتشاركية لا تنافسية، مبيناً أن أول وأبرز ما تم طرحه من الجانب الأردني هو البدء بالتشاركية في المنطقة الحرة السورية الأردنية المشتركة لما لها من فوائد للطرفين من حيث التشغيل وتحريك عجلة الاقتصاد بين البلدين.

وأضاف إن ما تم طرحه كذلك من قبلنا أن تكون هناك قيمة مضافة لشهادة المنشأ من أجل الاستفادة من الاتفاقيات المبرمة في الأردن، كما تم التطرق إلى موضوع تفعيل مجلس الشراكة الذي كان برئاسة وزيري الاقتصاد بين البلدين وهذا المجلس سيسهل على الجانبين الكثير من الإجراءات وسيساهم بإزالة المعوقات الموجودة.

وأفاد بأننا نأمل أن يكون الأردن الجسر والأرضية الاستثمارية لرجال الأعمال السوريين من أجل الوصول إلى الأسواق العالمية واستخدام الأرضية والبنية التحتية الموجودة في الأردن، إضافة إلى السماح لهم بدخول الأراضي الأردنية من دون قيد أو شرط لاختصار الوقت والاستفادة منه.

بدوره بين نقيب أصحاب شركات التخليص والبضائع في الأردن ضيف الله أبو عاقولة في تصريح لـ«الوطن» أن المنتدى الاقتصادي الأردني–السوري يأتي لبحث كل المعوقات والتحديات التي تواجه انسياب البضائع سواء أكانت بضائع تعبر ترانزيت أم تجارة بينية بين الأردن وسورية.

وأضاف: إن أهم المعوقات التي تم بحثها خلال الجلسات منع استيراد البضائع الأردنية والسورية لذا نرى أن حجم التبادل التجاري بين الأردن وسورية ضعيف جداً إضافة إلى موضوع دخول رجال الأعمال السوريين إلى الأردن والرسوم المرتفعة التي فرضتها السلطات السورية على الشاحنات الأردنية مما اضطر السلطات الأردنية للتعامل بالمثل بموضوع الرسوم، ومنع السلطات السورية دخول البضائع الأردنية ضمن الحاويات الواردة من ميناء العقبة، كما تم التطرق إلى موضوع عدم وجود تأشيرة للسائقين السوريين تخولهم الذهاب إلى دول الخليج مما يضطرهم لإجراء مناقلة لبضائعهم إلى شاحنات أردنية في الحدود الأردنية.

وأكد أننا في الجانب الأردني نتمنى أن يكون هناك تلبية واستجابة للمطالب المطروحة لإزالة كل المعوقات، موضحاً أنه من واجبنا تقريب وجهات النظر بين الأردن وسورية والاتفاق لحل كل المعوقات ومطالبة الأردن بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه لتسهيل وتبسيط الإجراءات وتخفيف الكلف المدفوعة للبضائع المنقولة بين الطرفين.

وبخصوص توحيد رسوم النقل أوضح أبو عاقولة أنه يوجد بين الأردن وسورية اتفاقية لتوحيد الرسوم ونأمل من الجانبين الأردني والسوري إعادة تطبيقها وهي تحدد رسوم العبور بـ١٥٠ دولاراً تحصل عليها سورية عند عبور الشاحنات الأردنية باتجاه الأراضي السورية و١٠٩ دنانير عند عبور الشاحنات السورية باتجاه الأراضي الأردنية، مؤكداً أن الـ١٠٩ دنانير المفروضة من الأردن تعادل بقيمتها الـ ١٥٠ دولاراً التي تفرضها سورية وهذه الرسوم تعتبر مرتفعة ويجب تخفيضها.

وختم بالقول نأمل من ممثلي القطاع الخاص في سورية ونظرائهم في الأردن نقل كل الطروحات والمعوقات الخاصة بكل طرف إلى المعنيين في الحكومة لحلها والعمل على تقريب وجهات النظر كما نأمل عقد لقاءات رسمية بين الحكومتين السورية والأردنية مستقبلاً لتذليل جميع المعوقات وإصدار قرارات يمكن تنفيذها على أرض الواقع.

إنتاج «ستوك» وخسائر بمئات الملايين وبعضهم أغلق منشآته

صناعيون في حلب يطالبون بوقف الحماية الترددية الكهربائية لحماية معاملهم

| حلب- خالد زنكلو

طالب صناعيون في حلب بإزالة الحماية الترددية عن محطات تحويل الكهرباء التابعة للمؤسسة العامة لنقل الكهرباء والمغذية لمنشآتهم ومناطقهم الصناعية التي تضررت كثيراً بفعل الحماية المطبقة والمفروضة على بعض المناطق منذ نحو شهرين، والتي كبدتهم خسائر بمئات الملايين من الليرات السورية.

وأوضح الصناعي محمد حاج جنيد لـ«الوطن» أن الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي جراء تطبيق الحماية الترددية على تجمع دويرينة الصناعي شرقي مدينة حلب، يلحق أضراراً كارثية بعجلة الصناعة، «فمن جهة، يعطل المحركات الكهربائية، التي يحتاج لفّ بعضها إلى عشرات الملايين، إلى جانب ضرر خروجها من الخدمة، ومن جهة أخرى، يؤثر في الإنتاج الذي يغدو (ستوك) من النخب الثاني والثالث وغير قادر على الدخول إلى الأسواق أو المنافسة فيها، إضافة إلى استحالة تصديره».

وأشار جنيد إلى أن المنشآت الصناعية التي تطبق عليها الحماية الترددية وتتغذى من مخارج محطة «حلب F» الواقعة في منطقة السفيرة «تعاني من فصل ووصل التيار الكهربائي بين ٣٠ و٤٠ مرة خلال فترة تغذيتها بالكهرباء، والتي لا تتجاوز ١٢ ساعة يومياً، ما يترك أثار سلبية مدمرة في العملية الإنتاجية، فالتوب أو الربطة أو الدستة، بالمفهوم الصناعي، لم تكتمل ويعاد تكرير وتدوير الصالح منها في العملية من جديد».

وضرب على ذلك مثلاً صناعة البلاستيك التي من اختصاصه بالقول: «يجب أن يبلغ طول ربطة الخرطوم ١٠٠ متر، كما هو معمول به في السوق، وعندما يحدث فصل الكهرباء وتغدو أقل من ذلك تصبح (ستوك)، ولا يقبل أحد بشرائها في السوق، أضف إلى ذلك أن البلاستيك الموجود داخل الحجرة في آلات تجديد البلاستيك يذهب هدراً، عدا هدر المواد الأولية غير الصالحة للاستخدام وهدر أجور العمال بلا طائل».

وأضاف: «في صناعة تلبيس الفورميكا، إذا فصلت الكهرباء أثناء وجود لوح الفورميكا تحت المكبس بدرجة حرارة معينة، فيذهب اللوح مع لوح الخشب والغراء كله هباء كرمى لعين الحماية الترددية، التي أرغمت بعض أصحاب المعامل والحرف على إغلاقها».

وبين أن المدينة الصناعية في الشيخ نجار غير متضررة من الحماية الترددية «ولذلك تتضرر مئات المنشآت التي تنتج المنتج نفسه خارجها وتطبق عليها الحماية الترددية، لتصبح خارج المنافسة في السوق، كما هو الحال في منطقتي العرقوب والكلاسة الصناعيتين، كما تتضرر المطاحن في ريف حلب الشرقي بشكل كامل».

ودعا إلى إيجاد حل فني لمشكلة الكهرباء يغني عن الحماية الترددية «وهو من اختصاص وزارة الكهرباء وليس من اختصاصنا نحن المتضررين، الذين توقف بعضنا عن الإنتاج منذ تطبيق الحماية، ولا نزال ندفع رواتب لعمالنا، ونفكر بتسريحهم إذا استمر الوضع على ما هو عليه راهناً».

الصناعي محمد النقشي الذي لديه منشآت صهر معادن ودرفلة حديد في تجمع التيارة الصناعي شرق حلب، طالب عبر «الوطن» بعدم تحميلهم مسؤولية الحمولة الزائدة من الكهرباء وإنصاف المعامل المتضررة من الحماية الترددية أو تحديد مدة فرضها «كي نعطي إجازة لعمالنا بدل إضاعة وقتهم ووقتنا وتكبدنا خسائر باهظة».

وأشار النقشي إلى أن الحديد المصهور بنصف استطاعته غير ذي قيمة «فالفرن يتسع مثلاً إلى طني حديد وعندما تنقطع التيار الكهربائي نرمي بالحديد المصهور، ويلحق الضرر أيضاً بالترابة النارية، أما عند قطع الكهرباء أثناء درفلة الحديد فنتخلص من البيلت والمنتج معاً، ويلحقنا ضرر بملايين الليرات وكأن الحماية الترددية عقوبة وليست حلاً للمشاكل، إلى جانب الأذى الذي يسببه التقنين على التجمعات الصناعية».

ودعا إلى تخفيض قيمة الحماية الترددية لتخفيض فترة انقطاع الكهرباء إلى أقل فترة زمنية ممكنة وإلى تبديل قيم الحماية الترددية بين المحطات الكهربائية المغذية لمناطق حلب الصناعية «بغية توزيع الكهرباء بشكل متساوٍ على جميع المناطق لتحقيق العدل والمساواة على المنشآت الصناعية والحرفية».

وتلجأ المؤسسة العامة لنقل الكهرباء إلى تفعيل الحماية الترددية على التناوب من أجل فصل هذه المحطات عند هبوط التوتر فيها إلى درجة معينة لحماية الشبكة، بسبب وضعها غير المستقر لجهة انخفاض توليد محطات الكهرباء.

وترى وزارة الكهرباء خطورة في ترك الشبكة من دون حمايات ترددية تؤدي إلى ضعفها وانخفاض التوتر على مستوى القطر في حال ازدياد الحمولات على حدها، ما يؤدي إلى انهيار الشبكة وخروجها عن الخدمة والدخول في تعتيم عام يحتاج إلى ساعات من أجل إصلاح خلله.